رفض التعليق على الانتخابات العراقية: شأن داخلي

محمد الصباح قبيل مغادرته إلى ليبيا: الوضع بالنسبة لوزير الإعلام «زين»

| كتب أحمد خميس |

رد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح على سؤال حول وضع وزير الإعلام وزير النفط الشيخ أحمد العبدالله في جلسة طرح الثقة في مجلس الأمة «اليوم» قائلاً: «غداً (اليوم) نشوف وضع الوزير... ان شاء الله أكيد الوضع زين».

جاء ذلك، قبيل مغادرة الشيخ الدكتور محمد الصباح مطار الكويت الدولي أمس متوجهاً الى ليبيا للمشاركة في الاجتماع الوزاري العربي التحضيري للقمة العربية، التي ستعقد في سرت.

وقال الوزير الشيخ محمد الصباح ان «الوضع في العراق الآن يمر بمرحلة حرجة، ولن نتدخل في الشأن العراقي الداخلي وهناك انتخابات تمت وسوف تعلن نتائجها ولا أريد ان أعلق على الانتخابات العراقية».

وحول الموظفين الذين لا يحملون شهادات وتم تحويلهم الى ديبلوماسيين قال «سوف نرد على هذه التساؤلات بأن شروط التحويل من اداري الى ديبلوماسي يجب ان يكون حاصلاً على شهادة جامعية، ويحمل تخصصا نقبله للعمل في المجال الديبلوماسي».

وأشار الى ان القمة العربية المقررة في ليبيا ستبحث العديد من الموضوعات من بينها الاوضاع في فلسطين والاجراءات غير المسؤولة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والامة العربية والاسلامية ومصادرتها للمقدسات الاسلامية.

واضاف ان «الاجتماع سيبحث هذه الممارسات، اضافة الى الاجراءات التي سيتخذها العرب تجاه هذه الخطوات الاسرائيلية والرفض الاسرائيلي لمبدأ السلام»، مبينا ان الاجتماع سيبحث ايضا المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية وهو امر اساسي «ونحن ندعم الجهود التي تقوم بها مصر بشكل مطلق».

واعرب عن الامل انه في الوقت الذي تعقد فيه القمة ان تكون هذه «العقدة قد فلت».

واشار الى ان هناك العديد من القضايا التي ستتم مناقشتها والوضع والامن العربي بشكل عام اضافة الى القضايا الاقتصادية المختلفة وقرارات القمة الاقتصادية الاخيرة التي عقدت في الكويت، «ولله الحمد ان مقترح صاحب السمو امير البلاد بشأن انشاء صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد دخل حيز النفاذ الآن».

وقال انه «خلال القمة الاقتصادية التي عقدت في الكويت فقد نتج عنها امران مهمان هما المصالحة العربية وهي التي نرى نتائجها الان، اما الامر الاخر فيتعلق بدعم المواطن العربي من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، واصفا تلك القمة بأنها «مبروكة»، مشيرا الى ان المناقشات ستتناول النتائج التي تمت مناقشتها من قبل القمة الاقتصادية في قمة سرت. وعن التجاوزات الاسرائيلية والقرار العربي استذكر الشيخ محمد حديث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز خلال قمة الكويت بان «هذه المبادرة العربية لن تكون على الطاولة الى الابد وان هناك حدا لكل شيء والعرب اتخذوا هذا القرار الاستراتيجي بناء على فرضيات معينة وهي وجود رغبة اسرائيلية حقيقية للسلام ولذلك قدم العرب هذه المبادرة خلال قمة بيروت عام 2002».

واوضح ان «الفرضية تقول ان هناك طرفا في المقابل يدخل في عملية السلام والان المؤشرات تدل على انه لا يوجد طرف من اسرائيل يريد السلام، ولذلك يجب ان نغير هذا الامر مع القوى الدولية والمجتمع الدولي.

وردا على سؤال حول الاسباب التي ادت الى تأجيل اجتماع اليمن قال الشيخ محمد انه «تأجل لظروف انشغال الوزراء»، مؤكدا حرص الجميع على حضوره في صنعاء، «وان نجتمع كلنا خير من ان يكون هناك متغيب».

محمد الصباح لدى مغادرته إلى ليبيا (تصوير طارق عزالدين)

○ شرط تحويل الإداري إلى ديبلوماسي أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية وتخصص مقبول

○ ندعم الجهود التي تقوم بها مصر للمصالحة الفلسطينية بشكل مطلق

المشاركون في ندوة «ترسيخ الوحدة الوطنية» أعربوا عن اطمئنانهم لمسار جلسة اليوم

| كتب فهد الميلح |

من منطقة اشبيلية، حيث عقدت مساء اول من امس ندوة «ترسيخ الوحدة الوطنية»، اعرب النواب المتحدثون فيها عن اطمئنانهم لمسار جلسة مجلس الامة اليوم المقررة للتصويت على طلب طرح الثقة في وزير الاعلام وزير النفط الشيخ احمد العبدالله، فيما اكد مقدم الاستجواب النائب علي الدقباسي ان «نصاب سحب الثقة من العبد الله اكتمل، وستكرم الأمة اليوم، في حين سيهان كل من تخاذل في حماية وصون الوحدة الوطنية».

وشدد الدقباسي على ان الحفاظ على الوحدة الوطنية هي مسؤولية مشتركة بين جميع المواطنين، ولهذا يجب ان تتضافر الجهود للدفاع عن هذه الوحدة، والمسؤولية هنا مضاعفة على النواب الذين يعدون رسل المواطنين.

وقال ان البعض حاول ان يربط الاستجواب بالاحداث المحيطة في المنطقة وعلينا الا نسمح للصحف التي توزع مجانا بضرب وحدتنا التي لن نسمح بالمساس بها.

أما النائب مبارك الوعلان فاكد ان «ضرب الوحدة الوطنية يعد مصيبة كبرى لاننا لم نكن نعرف او نسمع بالتفريق بين افراد المجتمع ولهذا فان تمزيق المجتمع جريمة تقع مسؤوليتها على السلطة التنفيذية.

واضاف ان «البعض وصفنا بالتأزيميين وهذا يزيدنا فخرا لاننا ندافع عن الدستور والوحدة الوطنية ضد من يحاول ضربها كما فعل صاحب البقر الذي صال وجال لضرب وحدة صف المجتمع».

وقال ان قانون التجنيس جاء لضرب ابناء القبائل وكان المقصود به تحديدا من حصلوا على الجنسية السعودية، ولهذا نذكر الحكومة بما حدث عام 1994 حين صدرت قائمة بأسماء مواطنين ادعى النظام العراقي انهم عراقيون، غير انها - اي الحكومة اكدت انهم كويتيون».

وتابع الوعلان «لا يوجد ولد بطنها او ظهرها، وعلى الحكومة النظر في آلية توزيع الجنسية التي منحت للمطربين والمطبلين وحجبت عمن سالت دماؤهم دفاعا عن الكويت»، مشددا على ان «حبنا وولاءنا لاسرة آل الصباح لن يتغير او يتزعزع والوحدة الوطنية يجب ان تبقى بعيدة عن المهاترات التي جرت في الآونة الاخيرة».

النائب شعيب المويزري قال ان الكويت تواجه ازمة كبيرة يجب ان تحتويها لكي لا يحدث ما لا تحمد عقباه، والشيخ احمد العبدالله شخص مسؤول عن هذا الامر ولهذا لا يوجد هناك ما يبرر عدم مساءلته سياسيا، بيد ان محاولات البعض التي تمارس ضدنا لا تخيفنا او تمنعنا من سحب الثقة من وزير الاعلام كونه من ابناء الاسرة الحاكمة التي نكن لها كل تقدير واحترام، لكن يجب على الاعضاء وضع جميع الوزراء تحت طائلة الاستجواب والمساءلة لحماية الكويت من الفتن وجوانب الشقاق.

واضاف الموزري ان من اطلق على مقدمي الاستجواب بأنهم نواب مؤزمون مخطئ لأنه لم يتابع المحاور وحقائق ديوان المحاسبة التي كشفت هذه الاخطاء، مشيرا الى ان انتشار الفساد يقود الى سقوط الحكومة كما حدث في كثير من الدول ولهذا وقفنا هذا الموقف حتى نحمي هذا البلد الطيب من شرور الفساد والفتن.

من جانبه، قال النائب مبارك الخرينج ان «الاستجواب حق دستوري لكل نائب لكن ماذا بعد الاستجواب؟ يجب ان تكون المواقف واضحة لأنه من المؤسف قيام شخص واحد بتجيير وسائل الاعلام لصالحه، وان كنا لا نختلف على النقد البناء لكن نريد ان ندافع عن الحرية التي منحنا اياها الدستور الذي يسمح لأي عضو بتقديم استجواب في حق رئيس الحكومة والوزراء».

واضاف ان «هناك ضربا للوحدة الوطنية من خلال تميز فئة على اخرى ولهذا أرسلنا رسالة واضحة للحكومة والتلبيب بالاشارة يفهم لأنها لم تراع الوحدة الوطنية في التشكيلة الحكومية.

وتابع الخرينج «ان الوحدة الوطنية ليست بالتصريح بل هي خط احمر، ويجب ان تبقى مصانة تحت حكم صاحب السمو امير البلاد، مضيفا ان ما حدث خلال الفترة الماضية امر خطير لا يمكن السكوت عنه خصوصا ان المقبور صدام حسين قال عندما خرج من الكويت قال سأغزوها مرة اخرى من خلال ضرب الوحدة الوطنية».

النائب مسلم البراك قال ان علي الدقباسي قدم استجوابا ضد وزير الاعلام الذي قدم ردودا فاشلة لا تعبر الا عن وزارة فاشلة ووزير افشل لا يملك ان يعالج الاخطاء التي حدثت وأساءت للوحدة الوطنية.

واضاف ان «قدرنا وقدر الشعب الكويتي ان جُعل على رأس وزارة الاعلام وزير لا يملك الا الفشل، ورغم ان الحكومة تستخدم كل اسلحتها المشروعة وغير المشروعة لحجب بعض الاعضاء عن تأييد طرح الثقة في العبد الله، الا ان عددنا وصل الى 23 نائبا رغما عن انف الحكومة ولدينا ثقة بأن هناك اعضاء سينتصرون غدا (اليوم) للشعب وسيصوتون مع سحب الثقة من وزير اصبح رقمه صفرا بالنسبة لنا لانه من المؤسف ان يكون هناك وزير كأحمد العبدالله على رأس وزارة الاعلام وهذه البضاعة الفاسدة نردها الى من ارسلها».

وشدد البراك على ان الحكومة لن تستطيع انقاذ هذا الوزير الذي لم يدخل وزارته خلال 7 اشهر الا مرتين.

وتابع ان حل مجلس الامة يبدو اصبح قريبا جدا لان من فرط بمصلحة البلد قادر على التفريط بأي شيء آخر ولا اعتقد ان هناك نائبا يمكن ان يقف مع الوزير ضد الوحدة الوطنية، خصوصا ان الاخير ترك كل الاجراءات القانونية ولم يحاول الاجابة عن قانون المرئي والمسموع الذي لم يتضمن وضع مراقب مالي في القنوات الفضائية.

وأشار الى اننا لم نعد قادرين على التعامل مع وزير الاعلام، لاننا على يقين انه وزير موقت ولن يستمر فهو من فرط بمسؤولياته التي اقسم على صونها امام سمو الامير، مضيفا ان الشعب الكويتي لا يريد نوابا يقفون مع ركب الحكومة، إذ ان وصولنا الى قاعة عبد الله السالم فضل من الله عز وجل ثم من ابناء هذا الشعب.

ومن جانبه، قال النائب السابق محمد الخليفة ان وجودنا اليوم يعد خير رسالة لكل من يريد الاساءة للدستور او الوحدة الوطنية، مؤكدا «ان الحكومة لم تمارس دورها الحقيقي في محاربة وسائل الاعلام المشبوهة التي لا يعرف من يمولها».

أخيرا، قال الامين العام لديوان اشبيلية راشد الرشيدي ان ما حدث في عام 1986 حين حل مجلس الأمة ادى الى تفرقة المجتمع الى طوائف وسهل مهمة الاعتداء العراقي، لكنه لم يفرق بين ابناء الشعب الذين قاتلوا بشراسة حتى سالت دماؤهم دفاعا عن تراب وطنهم.

وأضاف ان «جميع ابناء الشعب لا يرفضون شخص وزير الاعلام بل يرفضون ما حدث في الفضائيات التي ضربت الوحدة الوطنية التي لم ولن نقبل المساس بها».

حضور حاشد في الندوة (تصوير زكريا عطية)

○ الوعلان: نفخر بدفاعنا عن الدستور والوحدة الوطنية وإن وصفنا البعض بالمؤزمين

○ الموزري: لا مبرر لعدم سحب الثقة من وزير الإعلام بعد ثبوت تفريطه في القيام بمسؤولياته الدستورية

○ الخرينج: الوحدة الوطنية خط أحمر... نتمنى على الحكومة أن تكون «لبيبة وتفهم إشارتنا»

○ الخليفة: السلطة التنفيذية لم تمارس دورها في محاربة وسائل الإعلام المشبوهة

○ الرشيدي: لا نرفض شخص العبد الله... نرفض تقاعسه عن أداء واجباته

○ الدقباسي: اليوم ستكرم الأمة ويُهان مَنْ تخاذل في حماية وحدتها

○ البراك: عدد المناوئين لبقاء وزير الإعلام وصل 23 نائباً... وأعضاء آخرون سينتصرون اليوم لإرادة الشعب

الخرافي لادراج الانتهاكات الإسرائيلية على جدول أعمال «البرلمان الدولي»

أعلن رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ان المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي ستتقدم بطلب ادراج قضية الانتهاكات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمتمثلة في ضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى التراث الإسرائيلي كبند طارئ في جدول اعمال الاتحاد الذي سيعقد في مملكة تايلند، معرباً عن أمله في ان ينال هذا الطلب موافقة الاتحاد.

وأضاف الخرافي في تصريح له بمناسبة مشاركة الشعبة البرلمانية لمجلس الأمة في الاجتماع 122 للاتحاد البرلماني الدولي الذي يعقد في العاصمة التايلندية «بانكوك» خلال الفترة من 27 مارس الجاري حتى الأول من ابريل المقبل ان «الاتحاد سيعقد اجتماعه لمناقشة موضوع البرلمان في قلب المصالحة السياسية والحكم الرشيد» حيث ستعقد لجان الاتحاد مناقشتها ضمن هذا الإطار.

وبين الخرافي ان لجنة السلم والأمن الدوليين ستبحث قضية «التعاون والمسؤولية المشتركة في الصراع العالمي ضد الجريمة المنظمة، وستبحث لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة قضية دور البرلمانات في تطوير تعاون دول الجنوب في ما بينها لتحقيق الأهداف التنموية، في ما ستبحث لجنة الديموقراطية وحقوق الإنسان قضية «مشاركة الشباب في العملية الديموقراطية».

يضم الوفد كلاً من وكيل الشعبة البرلمانية مبارك الخرينج، وأعضاء اللجنة التنفيذية النواب عسكر العنزي وصالح عاشور، وعلي الدقباسي، والدكتور علي العمير وغانم اللميع والدكتورة رولا دشتي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

اللجنة أبلغت «شفهياً» بوجود تصور حكومي لمعالجة أوضاعهم

«غير محددي الجنسية» تمهل «الداخلية» أسبوعين للنظر في تعديلات حقوق «البدون»

أمهلت لجنة غير محددي الجنسية وزارة الداخلية مهلة اسبوعين للنظر بكافة التعديلات النيابية الواردة على قانون إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية على أمل الانتهاء من التقرير النهائي خلال هذه الفترة ورفعه إلى مجلس الأمة تمهيداً لإقراره.

وقال مقرر اللجنة النائب عسكر العنزي في تصريح للصحافيين يوم أمس «ان اللجنة ناقشت جميع التعديلات الواردة على قانون الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية» لافتاً إلى ان اللجنة اعطت الفريق الحكومي مهلة اسبوعين للرد على التقرير النهائي للجنة بشكل مفصل تمهيداً لإقراره وإدراجه على جدول اعمال المجلس.

وأشار العنزي إلى ان اللجنة ستعقد خلال الاسبوع بعد المقبل اجتماعها التالي للنظر بالتعديلات الحكومية والنيابية المقدمة على الاقتراح بقانون على أمل اقرار التقرير النهائي للجنة مبدياً اعتذاره عن تأخر اللجنة في اعداد تقريرها حول هذا القانون الذي ينتظره بفارغ الصبر غير محددي الجنسية.

ونوه العنزي إلى ان الفريق الحكومي الممثل بوزارة الداخلية أبلغ اللجنة بشكل شفهي عن وجود تصور حكومي لمعالجة اوضاع غير محددي الجنسية الا انه حتى الآن لم تتسلم اللجنة أي تصور حكومي بهذا الشأن.

استعرضت مع الساير فلسفة الرعاية الصحية

«الصحية» ناقشت التأمين الصحي ومشاركة «الخاص» في بناء المستشفيات

اجتمعت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية أمس، بحضور وزير الصحة الدكتور هلال الساير وعدد من وكلاء الوزارة.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة الدكتورة رولا دشتي في تصريح عقب الاجتماع امس: «ان اللجنة الصحية تباحثت مع وزير الصحة حول عدد من القضايا الصحية، وتم الاتفاق مع تقديم فلسفة الرعاية الصحية في البلاد من خلال نظام صحي يعتمد على التأمين الصحي للمواطنين والوافدين»، مشيرة إلى ان تلك الفلسفة تتطلب من المجلس إقرار منظومة تشريعات متكاملة لتحسين الرعاية الصحية وتقديم الخدمة بشكل أفضل.

وأضافت دشتي: نحن بحاجة إلى اصلاح الدور الرقابي والاشرافي لوزارة الصحة، من خلال انشاء هيئة وطنية مستقلة للصحة ورقابتها، لافتة إلى انه تم التطرق إلى موضوع المدن الطبية والتأمين الصحي للوافدين والارتقاء بنوعية الخدمة الصحية، وتم التأكيد على ان ذلك يتطلب اعادة النظر في اداء وزارة الصحة، وتوفير برنامج اعتراف طبي للمستشفيات الحكومية والقطاع الخاص، لنضمن جودة الخدمة الصحية، وستكون هناك فرق طبية متميزة من مستشفيات عالمية للارتقاء في تقديم الخدمات، لاسيما الأمراض المزمنة.

وأوضحت دشتي انه تم التركيز على دور وزارة الصحة في ما يتعلق بالجانبين التنظيمي والرقابي، وان يقوم القطاع الخاص بالشراكة الفاعلة مع الجانب الحكومي، فضلاً عن ان هناك العديد من المستشفيات التي سيتولى القطاع الخاص بناءها من خلال انشاء شركات مساهمة عامة.

وتمنت دشتي ان تنتهي اللجنة الصحية بالتعاون مع الحكومة من التشريعات اللازمة، ويتم التصويت عليها خلال دور الانعقاد الحالي.

الصواغ يسأل الروضان عن زيادة رواتب العاملين في «النفط» و«الكويتية»

وجه النائب فلاح الصواغ 18 سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان بشأن زيادة رواتب العاملين في القطاع النفطي وفي مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

وجاء في الاسئلة:

أولا: بالاشارة الى اجتماعات مجلس الخدمة المدنية ومجلس الوزراء ما بين سنة 2007 - 2008 لمناقشة موضوع زيادة رواتب العاملين في القطاع النفطي والاطباء والعاملين في الخطوط الجوية الكويتية وما حصل بعدها من خصم مبلغ 120 دينارا من مجمل الزيادة النفطية وهي تعادل قيمة المكرمة الاميرية التي تم صرفها لجميع العاملين الكويتيين تحت مسمى علاوة غلاء المعيشة ومن خلال ذلك ارجو تزويدنا بالآتي:

1 - نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم 2007/1113 بالاضافة الى محضر اجتماعه رقم 50 - 2007/3 بتاريخ 2007/11/19 مع مرفقات المحضر.

2 - نسخة من محضر اجتماع مجلس الخدمة المدنية 2007/10 بتاريخ 2007/11/13 واي مرفقات متعلقة بالاجتماع المذكور.

3 - نسخة من كتاب ديوان الخدمة المدنية المؤرخ في 2007/11/18 والمرقم بـ665 مع مرفقاته.

4 - نسخة من محضر اجتماع المجلس الاعلى للبترول بتاريخ 2007/9/25 مع مرفقاته.

5 - نسخة من التقرير او الدراسة المسحية الشاملة للاجور والرواتب لجميع العاملين التي قام بها البنك الدولي بناء على تكليف من مجلس الوزراء والتي كان من المفترض انتهاؤها مع نهاية شهر فبراير 2008.

6 - نسخة من محضر اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي رقم 2008/8 بتاريخ 2008/2/21 مع جميع المرفقات بالاضافة الى نسخة من قراره رقم 2008/230 الصادر بتاريخ 2008/2/21 ومرفقاته.

7 - نسخة من كتاب ديوان الخدمة المدنية المؤرخ في 2008/2/20 واي مرفقات متعلقة بالاجتماع المذكور.

8 - نسخة من محضر اجتماع مجلس الخدمة المدنية بتاريخ 2008/2/20 واي مرفقات متعلقة بالاجتماع المذكور.

9 - نسخة من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2008/3 بتاريخ 2008/3/24 مع مرفقاته.

10 - نسخة من كتاب الامين العام لمجلس الوزراء رقم 820/1 - 1962 المؤرخ في 2008/3/19 الموجه الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء مع اي مرفقات.

11 - إلحاقا بالبند 10 والكتاب المذكور فيه، ذكر الامين العام لمجلس الوزراء في الصفحة الثالثة البند ثالثا «اوصى مجلس الخدمة المدنية بأن يعمل بما ورد في اولا وثانيا اعتبارا من 2008/3/1، كما اوصى ان يتم فصل علاوة غلاء المعيشة من الزيادة التي تمت الموافقة عليها للجهات الثلاث المشار اليها مع اجراء المعالجة الفنية اللازمة من قبل ديوان الخدمة المدنية، نظرا لأن الزيادة ستكون شاملة لكافة الموظفين» فيرجى الافادة بالتالي:

1 - توضيح المقصود بـ«ان يتم فصل علاوة غلاء المعيشة من الزيادة التي تمت الموافقة عليها» وكذلك توضيح المقصود بـ«المعالجة الفنية» مع تزويدي بنسخة منها او بأي محاضر اجتماعات ومرفقات ذات علاقة بـ«المعالجة الفنية».

2 - تزويدي بنسخة من كتاب الامين العام لمجلس الوزراء رقم 820/1 - 1961 المؤرخ في 2008/3/19 الموجه الى وزير المالية مع اي مرفقات.

3 - تزويدي بنسخة من كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم م خ م/159/2008/19 المؤرخ في 2008/3/25 والموجه الى مؤسسة البترول الكويتية مع مرفقاته.

ثانيا: بدل طبيعة العمل للعاملين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة.

1 - يرجى توضيح المقصود بـ«بدل طبيعة العمل» وما انواع المخاطر او بيئة العمل التي تندرج تحتها؟ وما شروط استحقاق الموظف لها في القطاع الحكومي؟ ومتى يتم وقف صرفها للموظف في القطاع الحكومي؟ وهل تصرف للموظف اثناء الاجازة الدورية في القطاع الحكومي؟

2 - يرجى تزويدي بنسخة من اي مستند رسمي (قرار او محضر اجتماع او لائحة ادارية) ينظم ويفصل ضوابط العلاوة المذكورة للعاملين في القطاع الحكومي والنفطي؟

3 - تم اقرار تعديل على (بدل طبيعة العمل) للعاملين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في اجتماع مجلس الخدمة المدنية 2007/7/10 وتطبيقها من 2008/3/1 على اربع شرائح متفاوتة، يرجى الافادة بما يلي:

أ - هل تعتبر شروط (صرف - ايقاف) علاوة بدل طبيعة العمل في القطاع الحكومي هي نفسها المطبقة بمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة؟

ب - هل هناك توجيه او توصية من مجلس ديوان الخدمة المدنية بوقف صرف بدل طبيعة العمل للعاملين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة اثناء الاجازة الدورية او اي اجازة اخرى؟ يرجى تزويدي بأي مستند يفيد بهذا التوجه ان وجد.

4 - هل يدخل بدل طبيعة العمل في نسبة الاستقطاع المقرر احتسابه من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عند حساب الراتب التقاعدي للعاملين سواء للعاملين في القطاع الحكومي او في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة.